

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٠٨)

الحاجة إلى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية لحل مشاكل
العمالة وانخفاض الدخل فى القطاعات الزراعية فى الدول النامية

اعداد

دكتور/اسماعيل عرمان

نوفمبر ١٩٨١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الحاجة الى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية
لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل
في القطاعات الزراعية في الدول النامية

دكتور • اسماعيل محمد عثمان

خبير التنمية الاقتصادية وتخطيط القوى العاملة
بوزارة القوى العاملة والتدريب في مصر
والاستاذ المساعد للاقتصاد بكلية الزراعة جامعة الموصل

==/=/=/=/=/=/=

1 : مقدمة :

لم تعطى الدراسات الاقتصادية - حتى أوائل الستينات - أى أهمية
للدرا سات الخاصة بالقوى العاملة ، بسبب الاعتقاد السائد بأنه في الدول
النامية تكون انتاجية العمالة في القطاع الزراعى مساوية للصفر أو حول قيمة
الصفر ، وذلك لوجود فائض من القوى العاملة في صور عديدة من البطالة ،
ويمكن اعتبار هذه البطالة كمورد ، تحصل منه باقى القطاعات غير الزراعية
على احتياجاتها من القوى العاملة بأجور تساوى حد الكفاف ، وأن هذه
العمالة لا تحتاج الى أية جهود أو تدريب لرفع كفاءتها الانتاجية لأنها
سوف تشغل وظائف لا تحتاج الى مهارات خاصة في هذه القطاعات

ولكن بعد الستينات بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بتخطيط القوى العاملة ،
وتفاوتت هذه الاهتمامات في طرقها وأساليبها ، كذلك مرت هذه الدراسات
بمراحل عديدة • عموماً يمكن تقسيم هذه الأساليب والمدارس الى خمس
مجاميع :

(١) المجموعة الأولى • اهتمت بدراسة جانب الطلب على القوى العاملة
بمعالجة مشاكل القوى العاملة في الدول النامية عن طريق موازنة مشاكل
السكان والاستهلاك وعن طريق موازنة الأسعار •

(٢) المجموعة الثانية • اهتمت بدراسة جانب العرض للقوى العاملة فقط -
وقد اهتمت هذه المدرسة بمعالجة مشاكل العمالة عن طريق إعادة توزيع
العمالة واختيار المهنة •

(٣) المجموعة الثالثة • اهتمت بدراسة إمكانية تغيير المستوى التكنولوجي
والعمل على امتصاص البطالة المقنعة •

(٤) المجموعة الرابعة • اهتمت بدراسة كلا من جانب الطلب والعرض على
القوى العاملة بهدف إعادة استغلالها بطريقة تؤدي الى زيادة الانتاج •

(٥) المجموعة الخامسة • وهذه استكملت ما بدأتها المجموعة أو المدرسة الرابعة
بإدماج كل من العرض والطلب وربطهم بالمستوى التكنولوجي • وركزت هذه
المدرسة أساليبها في معالجة مشاكل العمالة عن طريق تحويل قلب الاقتصاد
لهذه الدول من الاعتماد على الزراعة الى الصناعة والاعتماد على الصناعة
كدعامة أساسية للدخل القومي والعمالة •

وبالرغم من أن هذه الدراسات والتي يطلق عليها

¹Neo-Classical Surplus Labour Theory and Strategy

قد اهتمت بدراسة كلا من جانبى العرض والطلب ومحاولة الموازنة كأسلوب
لحل كل من مشاكل البطالة وانخفاض العمالة والدخل فى الدول النامية ، الا
أن التقييم لهذه الاستراتيجيات التى طبقت فى عديد من الدول قد ثبت
فشلها كأسلوب لحل مشكلة البطالة فى هذه الدول لاحتمال هذه الاستراتيجيات
والنظرية على فرضيه أن فى هذه الدول توجد العمالة فى القطاع الزراعى فى صورة
بطالة مقنعة دائمة . هذه البطالة - التى يفترض أن انتاجيتها الحدية
مساوية للصفر - يمكن أن تنقل من الزراعة للعمل فى القطاعات الغير زراعية بدون
أن يتأثر مستوى الانتاج فى القطاع الزراعى ، بل ان نقل هذه العمالة - والتى
يمكن أن تعتبر كمورد ولا يهضب للعمالة - للقطاعات الغير زراعية ستؤدي
الى زيادة انتاجية قطاع الزراعة وعمالة قطاع الزراعة .

هذا الفشل أظهر مدى الحاجة الى دراسة امكانية ايجاد استراتيجيات
جديدة تلائم الظروف المتاحة للدول النامية . هذه الحاجة الى أساليب
جديدة جعلت هدف هذا البحث أولاً تبيان لماذا فشلت هذه الاستراتيجيات
والأساليب عندما طبقت فى بعض الدول النامية ، ثانياً تقديم استراتيجيات
يعتقد انه اذا ما طبقت فى بعض الدول النامية قد تؤدي الى حل مشكلة
العمالة وانخفاض الدخل فى هذه الدول .

1. Lewis, A.(1952) no. 400-49; Ranis&Fei(1963) pp. 533-40; Arman, I.(1976) pp.78-102; Meier(1971) pp.62-158; Fei and Ranis(1966) pp. 3-149 and Alen, R.(1967) pp.113-235.

٢ : تقييم لسياسات واستراتيجيات تحويل قلب اقتصاد الدول النامية
من الزراعة الى الصناعة لحل مشاكل العمالة :

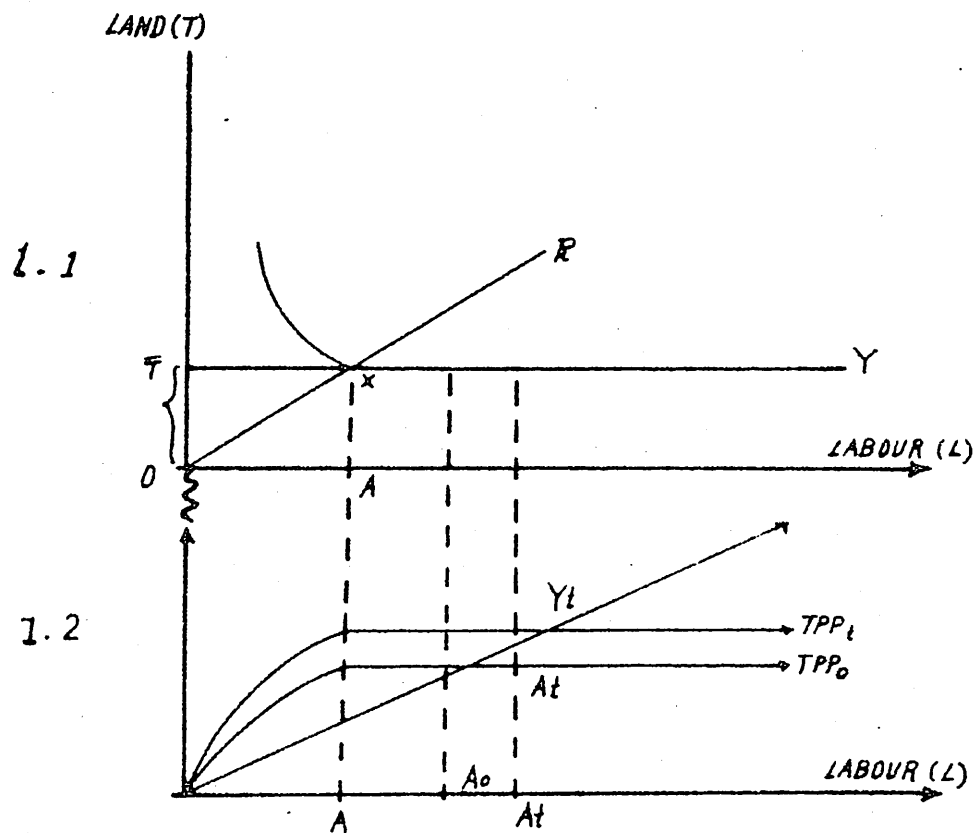
لاظهار عدم ملائمة سياسة تحويل قلب الاقتصاد للدول النامية من الزراعة للصناعة ، يجب أن نشرح هذه الاستراتيجيات والنظريات . سنستخدم في هذا الشرح النموذج الخاص بكل من آرثور لويس (١٩٥٢) ورينس وفن (١٩٦٣) وعرمان (١٩٧٦)^١ .

بدراسة الرسم رقم (١) والذي يوضح مجتمع نامى عماده الاقتصاد الزراعى وفقا لنظرية neo-classical surplus labor نجد أن مساحة الرقعة الأرضية في معظم الدول النامية تكون اما محدودة أو غير مستغلة والجزء المستغل يتمثل في الرسم بالجزء (OT) ويحتاج هذا الجزء من الارض المستغلة الى عمالة حجمها (OA) هذه العمالة (OA) انتاجيتها عبارة عن (TPP_0) . من ثم فان أى اضافة من العمالة لا تنعكس في زيادة حجم الانتاج Total Physical Productivity (TPP)

فكل ما زاد عن (OA) والتي انتاجيتها (TPP_0) ، ما هو الا عمالة زائدة أو بطالة مقنعة surplus labour ، ولكن اذا أضيفت وحدات جديدة الى الاراضى المستغلة - أى زيادة مساحة الرقعة المستغلة عن الجزء (OT) - فان حجم العمالة المستخدمة في هذه الحالة ستكون أكبر من (OA) كما أن انتاجية العمالة في هذه الحالة ستكون (TPP_1) . وحيث

١. Lewis, A. (1952); Ranis and Fei (1963); Fei and Ranis (1966) and Arman, I. (1976).

Diagram : The Agrarian Economy



Source : Meier (1971),

أن مساحة الرقعة الأرضية التي يمكن استغلالها في معظم الدول النامية محدودة أى بمعنى آخر ثابتة ، فان زيادة الانتاج لا تتأتى الا عن طريق استخدام الأساليب الفنية المتقدمة التي تمكن من ارتفاع انتاجية الأرض الزراعية من (TPP_0) الى (TPP_1) . وحيث أن الأساليب المتقدمة لا تتوفر في معظم الحالات ، لذلك نجد انه في هذه المجتمعات فان حجم العمالة الموجودة في القطاع الزراعي والتي تزيد عن (OA) هي عبارة عن بطالة مقنعة انتاجيتها تعادل الصفر أو ما يساوى الصفر - لذلك فمن أجل رفع انتاجية هذه العمالة يجب أن ترفع من قطاع الزراعة حتى تتحقق العمالة الكاملة في القطاع الزراعي . أما عن العمالة التي سترفع من الزراعة فانها ستوجه الى القطاعات الغير زراعية بنفسها لأجر الذي كانوا يتقاضونه في القطاع الزراعي وهو ما يعبر عنه بأجر الكفاف subsistence wage level وذلك لأنه في حالة وجود البطالة المقنعة فانه لا وجود لأجر حقيقى مساوى للانتاج . كيف يمكن تحويل العمالة الزائدة من الزراعة الى الصناعة ، هذا ما تفسر النظرية الاستراتيجية النيوكلاسيكية لفلسفة العمالة .

تعتمد هذه النظرية والاستراتيجيات الخاصة بفلسفة العمالة - والتي طبقت في كثير من الدول النامية - على أساس تواجد قطاعين ، الأول تقليدى وهو القطاع الزراعي ويتصف بوجود فائض من العمالة ، والثانى قطاع متقدم ولكنه بدائى موجه توجيهها تجاريا ومتصل بالسوق المحلى والعالمى ، ويعتبر مـوردا لهذه الدول للحصول على العملات الأجنبية . القطاعين متداخلين معا ليكونا الاقتصاد القومى لهذه الدول ، ولكن يغلب على الاقتصاد القومى لهذه الدول

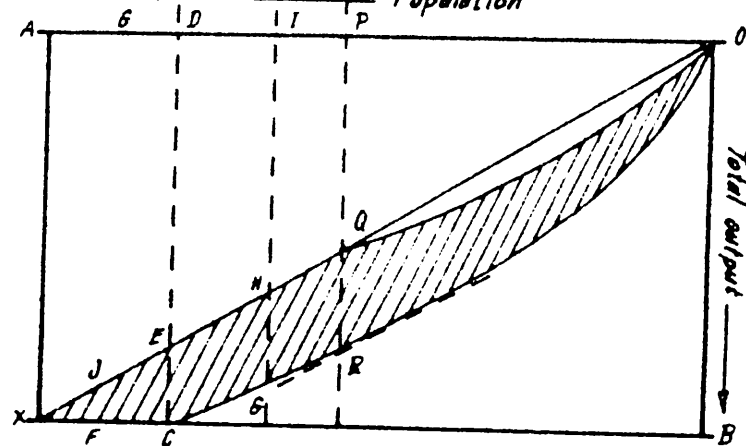
الاعتماد على القطاع الزراعى التقليدى فى تكوين أكبر نسبة من الدخل ومصدر
للعالة فى هذه السدول .

- فى سبيل تحقيق التنمية أو التقدم Development

تؤكد استراتيجية ونظرية فائض العمالة بأن يجب التحول التدريجى من
الاعتماد على الزراعة كدعامة أساسية للاقتصاد الى الاعتماد على الصناعة
على أن يصاحب هذا التحول تحويل فائض العمالة فى القطاع التقليدى
(أى الزراعى) الى قطاع الصناعة . نتيجة لهذا التحول فان انتاجية
قطاع الزراعة سترداد . وبالتالي ستمكن الدولة من مواجهة احتياجاتها من
المواد الأولية والغذائية التى كانت تستهلك من قبيل العمالة الزائدة بالقطاع
التقليدى . أيضا نتيجة لتوفير العمالة اللازمة لقطاع الصناعة سينمو القطاع
الصناعى ليقدم مزيدا من فرص العمل للعمالة الزراعية الزائدة التى كانت
انتاجيتها الحدية صفر والتي ستقبل العمل فى الصناعة بأجر يساوى
حد الكفاف .

شرح هذا التحول فى الاعتماد وفقا للنظرية سنستخدم الرسم
رقم (2) للتوضيح . يتكون الرسم رقم (2) من ثلاثة أجزاء . المنحنى
(2.1) يشرح الوضع فى القطاع الصناعى . المنحنى الثانى والثالث
(2.2) و (2.3) يشرح الوضع فى القطاع الزراعى . المنحنيات
الثلاثة مصفوفة صفا واحدا وتشارك فى محور رأسى واحد وتقع على مستويات
مختلفة من المحاور الأفقية وان أية نقطة على أى مستوى من المستويات الثلاثة
تمثل نفس النقطة على المستويات الأخرى . فمثلا عند النقطة (1) على

2.1



Source : Ranis & Fei (1961)

المحور الأفقى من المنحنيات الثلاث ، فان المسافة (OP) تمثل العمالة المستخدمة فى القطاع الزراعى .

فى المنحنى الثالث (2.3) ، تقاس القوة العاملة الزراعية المتاحة فى المجتمع الزراعى على المحور الأفقى (OA) وتقرأ الكميات من اليمين الى اليسار . كذلك فان الانتاج الزراعى يقاس على المحور الرأسى (OB) ويقرأ من أعلا الى أسفل .

فى معظم الدول النامية والتى تعتمد على الزراعة كدعامة لاقتصادها نجد أن حجم العمالة فى القطاع الزراعى عبارة عن (OA) وان انتاج هذه القوة يتمثل بالمسافة (AX) . المنحنى (ORCX) يصف الناتج الكلى الطبيعى للعمالة الزراعية فى القطاع (TPP) . هذا المنحنى له جزء محدب (ORC) يعكس تناقص تدريجى فى الانتاجية الحدية للعمال الزراعيين . ثم جزء أفقى (CX) يعكس انتاجية حدية تساوى الصفر . يكون الجزء من العمالة الزراعية الزائدة عن (OD) هو عبارة عن عمالة زائدة . ووفقا للنظرية النيوكلاسيكية لفائض العمالة ، اذا نقلت هذه العمالة من القطاع الزراعى الى أى قطاع آخر لن يتأثر الانتاج الزراعى كذلك تفترض السياسة أن الانتاج الزراعى (AX) للعمالة (OA) يستهلك فى قطاع الزراعة . بذلك يكون الأجر السائد فى قطاع الزراعة هو عبارة عن $\left(\frac{OX}{OA} \right)$ أو ما يعادل الميل لـ (OX) . هذا الأجر السائد الذى يعادل كلا من ميل (OX) و $\left(\frac{AX}{OA} \right)$ ، لا يتحدد وفقا لسعر السوق أو الطلب على العمالة ، ولكن وفقا للتقابل

(institutions) حيث أن الانتاجية الحدية للعمالة فى

القطاع تساوى صفر .

فى المنحنى (2.3) تكون (R) هى النقطة التى

يتساوى عندها الأجر الحدى (MPP) مع الأجر التقليدى institutional wage

حيث المماس (RG) موازى للميل (OX) والتالى فان (AP)

ماهى الا بظالة مقنعة حيث أن بعد نقطة (P) يكون أى انتاج مساويا

لقية تقل عن الناتج الحدى (MPP) . خط الانتاجية الحدية

مثل فى المنحنى الثانى (2.2) بـ (ADUV) ويكون الانتاج

فى المرحلة الاولى أى (AD) مساويا الصفر ، وفى المرحلة الثانية (DU)

مساويا لقيمة تقل عن الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) وفى المرحلة

الثالثة (UV) اكبر من الصفر .

وفقا لنظرية فائض العمالة ، تنمية القطاع الصناعى سيؤدى الى زيادة

الناتج الكلى والحدى للعمالة فى قطاع الصناعة . لبيان كيفية ذلك ، سنستعين

بالمنحنى (2.1) الذى يقيس مستوى التوظيف فى القطاع الصناعى على المحاور

الأفقى (OW) و يقيس مستوى الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) على

المحور الرأسى . المنحنى (Stt'S') يحدد مستوى العمالة الكاملة

فى القطاع الصناعى والتى تكون عبارة عن (St) والتى انتاجيتها هى

عبارة عن (dtf) . أى زيادة فى استخدام العمالة عن (St)

تعتبر بظالة غير لازمة للقطاع . حيث أن تنمية القطاع الصناعى تعتمد أساسا

على حجم رأس المال المستثمر ، لذلك فان الناتج الحدى للعمالة (MPP)

سيتمدد أيضا على كمية رأس المال المستثمر (وأن زيادة رأس المال المستثمر سيؤدي بالتالى الى زيادة الناتج الحدى (MPP) من (dtf) الى ($d't'f'$)¹ .

ولما كانت هذه التنمية تحتاج الى توظيف وحدات جديدة من العمالة فان المنتجين سيعملون على الحصول على الوحدات المطلوبة من العمالة من قطاع الزراعة نظرا لعدم توفر هذه الوحدات داخل القطاع نفسه . هذه الكمية من وحدات العمالة التى ستمتص من قطاع الزراعة وتمثل فى الرسم بالكمية (DP) والتى انتاجيتها الحدية تعادل الصفر أو قيمة حول الصفر . وهكذا سيجل امتصاص العمالة الزائدة من قطاع الزراعة فى قطاع الصناعة مشكلة فائض العمالة داخل القطاع التقلبى (الرسم 2) .

الاختبار لهذه الاستراتيجية النظرية التى طبقت فى دول كثيرة أظهر عدم تحقيقها للفروض فى عدد من الدول وبالتالى فشلت سياسة تحويل اعتماد الاقتصاد من على الزراعة الى الصناعة فى حل مشاكل العمالة فى الدول النامية .^(٢)

يعزى هذا الفشل الى أن معتنقى هذه السياسة قد عالجوا مشكلة فائض العمالة وانخفاض الدخل بطريقة لا تتناسب مع اقتصاديات هذه الدول ولا مع الايدولوجيات المتبعة فى هذه الدول ، بالإضافة الى أنهم قد طبقوا الفروض الخاصة بهذه النظرية والاستراتيجية بغض النظر عن المحددات التى تضمن

1. Ackley, G. (1961); Hicks (1966); Alen, R. (1967) pp. 113-235; Ranis and Fei (1963) pp. 533-40; and Arman I. (1976) pp. 78-102

Arman, I. (1976); Yudelma (1972); Streeten, P. (1968); (٢) and Fei and Ranis (1966).

نجاح أو فشل هذه السياسة في مثل هذه الدول • الأمر الذي أدى الى
(١)
صورة عكسية كما حدث في الهند ومصر وإيران وباكستان • فلقد وجد
أن معدل الزيادة في قوة العملة الكلية في كل من الهند وباكستان ومصر
وإيران في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ تتراوح بين ٢٢ الى ٢٨ % في
حين كانت الزيادة السنوية في فرص العمل في قطاعات الصناعة والقطاعات
الغير زراعية تتراوح بين ٢٧ الى ٤٥ % •

وهذه الزيادة غير كافية لكي تمتص البطالة الموجودة في القطاع الزراعي
وجد أن نسبة البطالة الى قوة العمل قد أخذت في الزيادة في هذه الدول حيث
تراوحت بين ٤ الى ١٩٤ % في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ • كما أنه
وجد أن العملة الممتصة من قطاع الزراعة في الدول الأربع هي DP_3, DP_2, DP_1
 DP_4 بدلاً من DF (رسم ٢, ٣, ٤) يرجع هذا القصور الى عدم إمكانية
توفير رأس المال اللازم للتحويل المطلوب حيث أن قيمة الاستثمارات التي توفرت
لهذه الدول لم يكن كافياً لكي يحدث التحويل من (atf) الى $(a't'f')$
ولكن تم فقط أحداث تحول المنحنى (atf) الى $(a'_1t'_1f'_1)$
في حالة الهند و $(a'_2t'_2f'_2)$ لحالة مصر و $(a'_3t'_3f'_3)$ لحالة
باكستان و $(a'_4t'_4f'_4)$ لحالة إيران (رسم رقم ٣ و ٤)

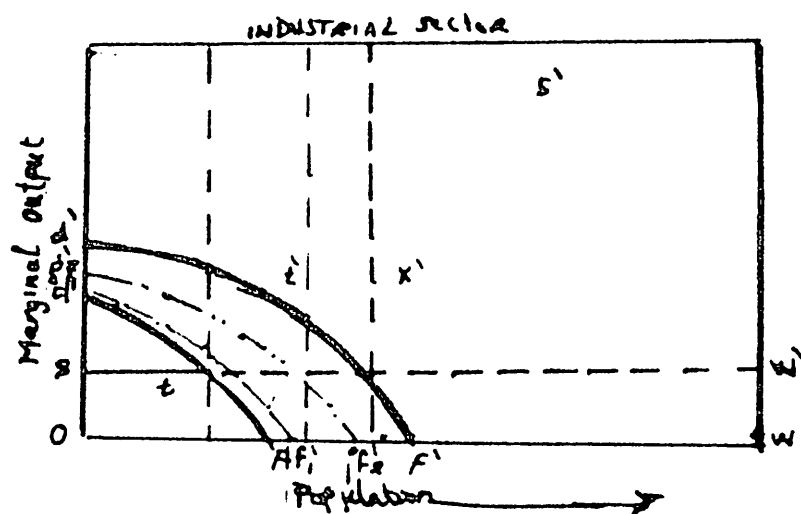
(١) لمعرفة مدى فشل هذه السياسة للتطبيق في الدول النامية فلقد

قمنا باختبار فروض النظرية واثريها في اقتصاديات كل من الهند

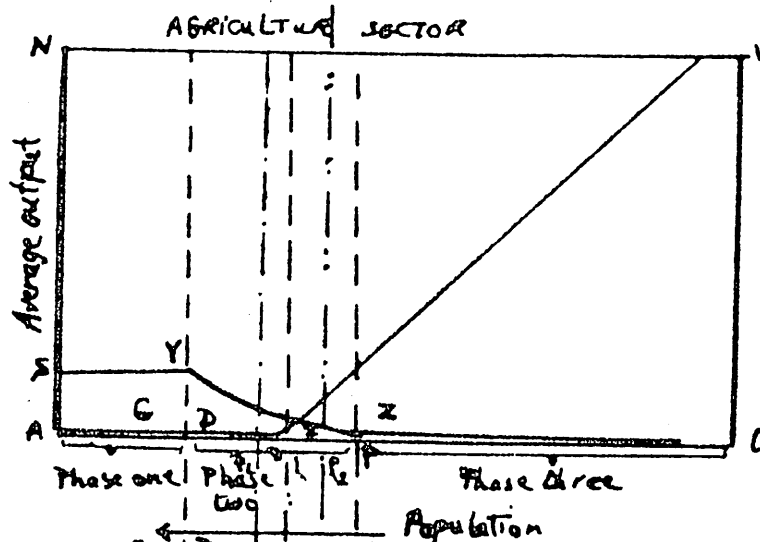
وباكستان ومصر وإيران •

Diagram 1: The Agricultural & Industrial sectors: The Case of Egypt and India

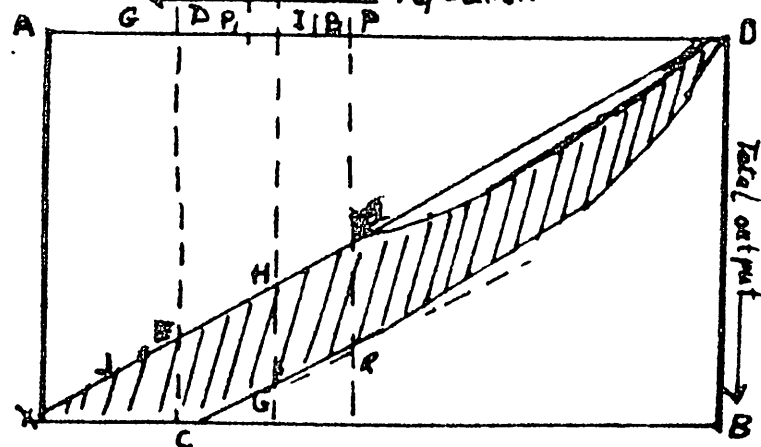
3.1



3...2



3.3



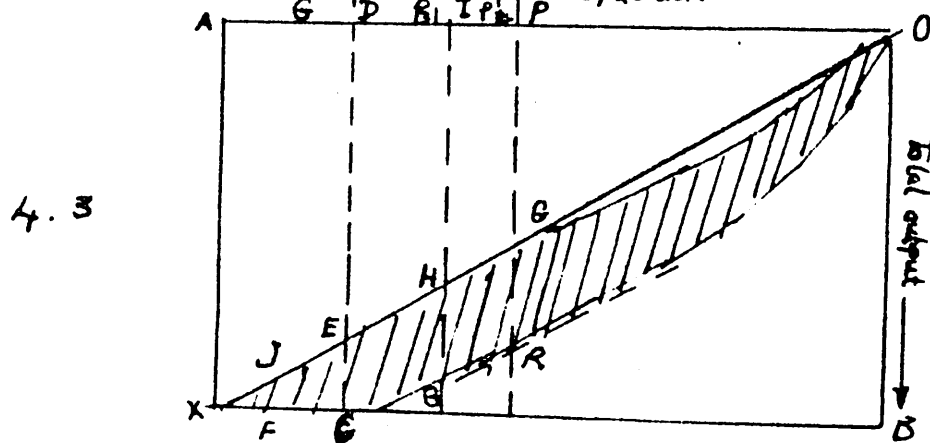
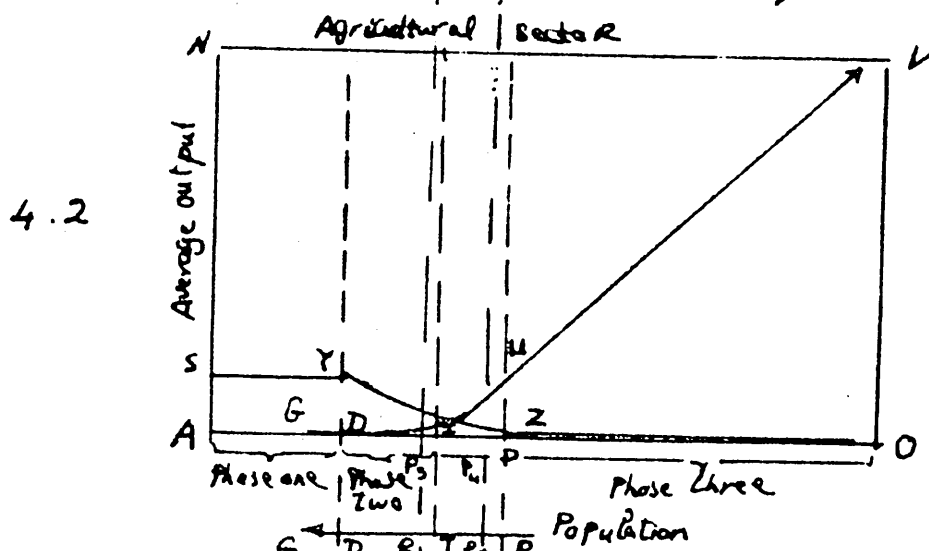
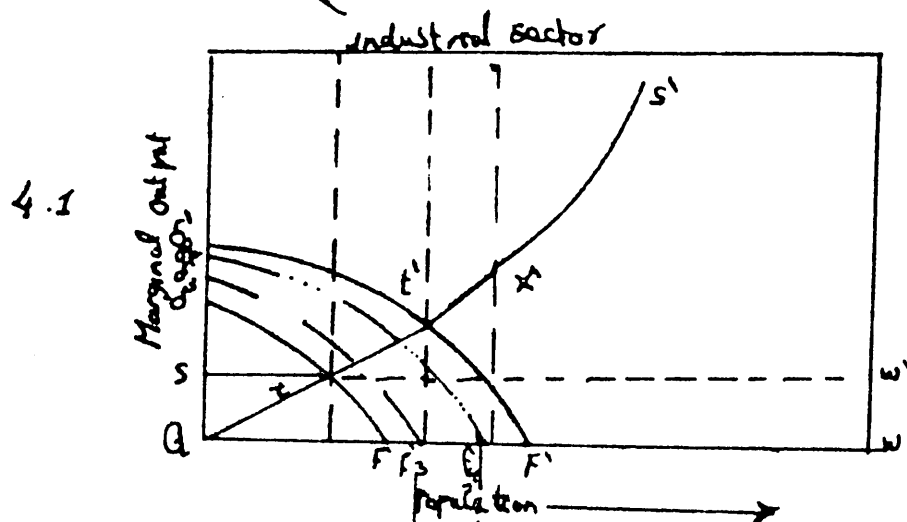
Source: Analysis of data used by the study.

ويرجع ذلك الى ضعف مقدرة الادخار فى هذه الدول نتيجة انخفاض
الأجور عن حد الكفاف ومعارضة كثير من الدول المقرضة فى تمويل مشروعات
هذه الدول نظرا للسياسات والايد ولوجيات المتبعة فى هذه الدول ، وكذلك
انخفاض مقدرة هذه الدول فى تكوين رأس المال المطلوب لاجداث هذا التغير
بالاضافة الى المشكلة الأساسية لهذه الدول وهى الانفجار السكاني .

اضافة الى عدم امكانية حل مشكلة فائض العمالة فى القطاع التقليدى
فلقد أظهرت الدراسة فى الدول الأربع موضع الدراسة أن التطبيق للاستراتيجية
والنظرية الخاصة بالتحول من الزراعة الى الصناعة قد أدت الى ظهور نقص فى
الانتاج الزراعى مصاحبا زيادة فى الاستهلاك نظرا لتحول بعض العمال المنتجين
الى مستهلكين فى هذه الدول ، حيث أن البطالة المقننة فى القطاع التقليدى
بدأت تنزع الى الحضر وزاولت أعمالا غير منتجة حصلت عليها بناء على التمهيلات
التي قدمتها الدول الى هذه العمالة مثال ذلك فى مصر وايران كفلت الدولة
لكل من أنهى مرحلة التعليم المتوسط أو العالى وظيفة فى القطاع الحكومى
أو القطاع العام بغض النظر عن الحاجة لهذه العمالة فى القطاع الغير زراعى
ما ترتب عليه نقل البطالة المقننة من القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعية
أيضا وأصبحت هذه العمالة بعد أن كانت تصاهم فى الانتاج ، تستهلك فقط
بدون أن تضيف أية زيادة فى الانتاج . وبالتالى امتصت الزيادة التى حدثت
فى انتاج القطاع الزراعى الناتجة من خروج نسبة من البطالة من القطاع وارتفاع
الانتاجية الحدية للعمالة الزراعية الباقية¹ .

1. Lele, O. (1974) pp.1-10; Meier, G. (1971); Yudelmann (1972); and Rostow (1956) pp.25-48.

Diagram 4: The Agricultural & Industrial sectors: The Case of Pakistan & IRAN



Source: Analysis of data used by the study

٣ - سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة

بعد أن استعرضنا استراتيجيات ونظرية تحويل اعتماد الاقتصاد بالدول النامية من الزراعة الى الصناعة ، وهنا أن سيق فشل تطبيق هذه النظرية في حل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل ، هو أن الحكومات في هذه الدول النامية لم تتمكن من توفير الحجم المناسب من الاستثمارات وذلك لتنمية القطاع الصناعي بالمعدل الذي يمكنه من اضافة حتما مناسبة من فرص العمالة الجديدة والتي تمكن من امتصاص البطالة الزراعية بصورها المختلفة .

سنقوم في هذا الجزء بتقديم الأساليب والاستراتيجيات التي نقترح استخدامها كأسلوب للتنمية بالدول النامية ، وذلك لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل .

ترتبط الأُماليب والامستراتيجيات المقترحة بمحد دهن :

(١) ان الموارد المتاحة بالدول النامية هي موارد بشرية تتوفر فى صورة عرض دائم لا ينضب من العمالة والتي يعاينها ظهور البطالة بصورها المختلفة ، أو موارد بشرية غير متوفرة ولا تكفى مد العمليات الانتاجية بالعمالة اللازمة ، أو موارد رأسمالية تمثل فى مساحات من الاراضى تتصف بالمحدودية أو بالوفرة ولكن صفاتها الاستزراعية معدومة مما لا يمكن من التوسع الأفقى لزيادة الانتاج .

(٢) والمحدد الثانى أن فى الدول النامية لا يتوفر رأس المال الذى يمكن أن يوجه الى تنمية القطاع الصناعى بالمستوى الذى يكفل خلق فرص

- العمالة التي تمكن من امتصاص الفائض من العمالة الزراعية .
- في ضوء هذين المحددين ه يجب أن تعتمد أى سياسة أو استراتيجية
مقترحة للتنمية على الموارد المتاحة ه أى القوى البشرية التي توجد في صورة
فائض مستمر أو عجز ومساحات الاراضى الزراعية المحدودة والتي لا يمكن زيادتها
كثيرا ورأس المال المحدود والمتاح للعمليات الاستثمارية .
- تعتمد السياسة المقترحة على تنمية قطاع الزراعة باستخدام الموارد المتاحة .
وتعتمد التنمية على أسلوب المزج بين أسلوب تكثيف العمالة واعادة توزيع الموارد
الأرضية (تنمية رأسية) باستخدام المتاح من رأس المال المحدود للاستثمار
وذلك لخلق فرص عمل جديدة داخل قطاع الزراعة ويتم خلق فرص العمل
الجديدة داخل القطاع عن طريق اعادة توزيع استخدام المساحات الزراعية
لانتاج حاصلات غير تقليدية من التي تستخدم عمالة اكبر في الانتاج والتصنيع
والتسويق والتي يمكن تصدير انتاجها للخارج ه وبالتالي يكون عائد الانتاج
أكبر من الاسلوب السابق استخدامه والذي سينكمس في صورة ارتفاع للدخل
المزرعى . مما يعتبر حلا عن طريق تغيير أساليب وأنماط الانتاج الزراعى
لامتصاص الفائض من العمالة الزراعية عن طريق خلق فرص عمل جديدة داخل
القطاع ه وزيادة رأس المال .
- ويمكن عن طريق تغيير النظام الضريبي أن يعاد استخدام الحصيللة
الضريبية لزيادة معدلات التنمية بالقطاع الزراعى بمعدل أكبر ه مما يتيح
توسيع امكانية تقديم فرص عمل جديدة ه ومعد ذلك يتم توفير رأس المال
اللازم لتنمية قطاع الصناعة كمرحلة ثانية بالقدر الذى يمكن من امتصاص الفائض
من العمالة الزراعية .

لدراسة ملائمة السياسات والاستراتيجيات المقترحة للدول النامية

فلقد تم اختبارها على كل من مصر وباكستان والهند وإيران .

أظهرت الدراسة انه فيما عدا إيران التي تتميز بوفرة من النفط الخام فان الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال في هذه الدول هي اما موارد بشرية تنصف بالكثرة أو موارد زراعية مستغلة ولا يكفى انتاجها سد احتياجات شعوب هذه الدول من الطعام والمواد الخام - الأمر الذي يدعو حكومات هذه الدول الى استيراد أكثر من ٧٠ ٪ من احتياجاتها من هذه المواد من خارج هذه الدول ، ونظرا لعدم توفر رأس المال اللازم لحداد قيمة ما استورد فبان ذلك ينعكس في صورة عجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول . أما الموارد التي يمكن أن تستخدم في تنمية القطاع الصناعي اما انها محدودة ومستغلة فعلا أو تحتاج رأس مالي استثماري كبير في سبيل استغلالها ، وحيث أن رأس المال هذا غير متوفر بالاضافة أن الدراسة أظهرت أن تكلفة خلق فرص العمل في القطاع الصناعي تتراوح ما بين خمسة الى عشرة أضعاف تكلفة خلق فرص العمل في القطاع الزراعي ، فنجد أن تنمية الصناعة بالحجم المطلوب فيسر ممكن . الأمر الذي يؤكد أهمية التركيز على قطاع الزراعة لحل مشاكل العمالة داخله كذلك لزيادة الانتاجية عن طريق تغيير توليفات الانتاج واعادة توزيع الموارد الزراعية المتاحة واختيار الأسلوب الأمثل في الانتاج مثل أسلوب المرن بين تكيف رأس المال والعمالة .

الاختبار لهذا الأسلوب أظهر أنه يمكن امتصاص كل من العمالة الموسمية والبطالة المعنعة داخل قطاع الزراعة في كل من مصر وباكستان ونحو ٥٠ ٪ من البطالة في الهند ، كذلك وجد أنه يمكن أن تقدم الزراعة فرص عمل جديدة

لتمتص الزيادة المتوقعة في القوة العاملة بنحو ٢ الى ٤ ٪ من اجمالي القوة العاملة الحالية مع زيادة الانتاج الزراعي بنحو ١٤ ٪ من قيمته الحالية سنوياً . كذلك فان عائد الاستثمار في قطاع الزراعة أسرع من قطاع الصناعة .

كما أن تنمية القطاع الزراعي لا يحتاج تكلفة كبيرة من حيث انشاء الطرق أو الاستصلاح كما في الصناعة مما يتيح أن يكون العائد لها أسرع ، كذلك فان أى تشريع قانوني تحتاجه التنمية الزراعية يمكن تطبيقه بسهولة مثل قانون اصلاح الزراعى ٥٥٥ الخ . بينما في الصناعة يكون ذلك صعباً .

عموماً يمكن القول بان تنمية القطاع الزراعى أولاً ستمكن من خلق حجم الاستثمارات المطلوبة ، والتي يمكن أن تستخدم فيما بعد لتنمية قطاع الصناعة كما اقترح نظرية فائض العمالة . اضافة الى ذلك فان هذه السياسات والاستراتيجيات المقترحة ستقدم حلاً سريعاً لفائض العمالة الحالي بالقطاعات الزراعية كذلك حلاً للمدى الطويل عن طريق توفير الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل جديدة في الصناعة لامتصاص المتبقى من العمالة الزائدة في كلا من قطاع الزراعة والصناعة .

الأمر الذى يشجعنا على التوصية بتطبيق سياسة واستراتيجية تنمية القطاع الزراعى قبل الصناعى لحل مشاكل فائض العمالة في القطاع الزراعى وعدم توفر الحجم اللازم لتنمية القطاع الصناعى بالحجم المطلوب ليقدم حلاً لمشكلة العمالة وانخفاض الدخل في الدول النامية .

المراجع

1. Arman, I.M., An analytical economic study of the agricultural labourforce in the Arab Republic of Egypt, (Ph.D thesis), University of Wales, Bangor-UK, 1976.
2. Barnard, C.S. and Nix, J.S., Farm Planning and control, Cambridge University Press, 1973.
3. Baumol, William J., Economic theory and operation research analysis, second edition, Prentice-Hall Inc., 1965.
4. Bernstein, Henry, Modernization theory and sociological studies of development, Journal of Development Studies, January, 1971.
5. Carlsson, M.H. and Landgren, I.A., A Monte Carlo method for the study of farm planning, Review of Marketing and Agricultural Economics, volume 37, No.2, 1969.
6. Chenery, Hollis B., Studies in development planning, Harvard University press, Massachusettes, 1971.
7. _____, The role of industrilization in development programme, The Economics of Underdevelopment, Agrawala and Singh, Oxford, 1970.
8. Fei, John C.H. and Ranis, Gustav, Theory and design of economic development, edited by Adelman, Irma and Thorbeck, Erik, The John Hopkins press, Baltimore, 1966.
9. _____, Innovation capital accumulation and economic development, American Economic Review, Volume IIII, 1963.
10. Galenson, Walter, The employment problems in the less developed countries, An Introduction, Published in Essay on Employment, ILO, Geneva, 1971
11. ILO, Employment and economic growth, ILO, Ser.No.67, Geneva, 1964.
12. _____, Employment objectives in economic development, ILO, ser. No.62, Geneva, 1964.

13. ILO, Employment problems and policies in the Philippines, ILO, Geneva, 1969.
14. ____, Problems of employment in Iran, ILO, Geneva, 1970.
15. ____, Problems of employment promotion in Pakistan, ILO, Geneva, 1971.
16. ____, Rural employment problems in UAR, ILO, Geneva, 1964.
17. Iranian Department of Statistics, Annual statistics, IDS, Tehran, 1965-1978.
18. Indian Department of Statistics, Annual Statistics, IDS, India, 1965-1978.
19. ILO, Annual Statistics, ILO, Geneva, 1965-1979.
20. Lele, Ulma, Designing rural development programs: Lessons from the past experience in Africa, Reading University-UK, 1974.
21. Lewis, Arthur W., The theory of economic growth, George Allan Ltd., London, 1965.
22. ____, Economic development with unlimited supply of labour, The Economics of Underdevelopment, Agarawala and Singh, Oxford, 1970.
23. Meier, Gerald M., Leading Issues in economic development, Oxford University press, second edition, 1971.
24. ____ and Baldwin, Robert E., Economic development theory: History and policy, John Wiley & Son. 1957.
25. Pakistan Department of Statistics, Annual Statistics, PDS, Pakistan, 1965-1978.
26. R.E. Egypt's CPMS, Annual Statistics, CPMS, Cairo, 1965-1978.
27. Rostow, W.W., Stages of economic growth, Cambridge University press, 1960.
28. Streeten, Paul, The crisis of Indian Planning, Oxford University press, 1968.
29. Yudelman, Montique, A brief outline of the concept of rural development, OECD, Paris, May 1972.
30. U.N., Annual Statistics, UN, New York, 1965-1978.